

الأردن وسنة 1948: المثابرة على تاريخ رسمي

يوجين ل. روغان Eugene L. Rogan

كانت سنة 1948 سنة فاصلة لدولة الأردن الحديثة⁽¹⁾. فقد كانت السنة التي أعادت فيها حكومة الملك عبد الله تعريف علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا وحققت فيها استقلالاً أوفى عن حكم لندن. وكانت السنة التي خاض فيها الجيش الأردني أول حرب بالمعنى الشامل، وجرت فيها تعبئة شعب شرق الأردن خلف برنامج عربي مشترك للحفاظ على فلسطين العربية. وكانت أيضاً السنة التي تحولت فيها مملكة شرق الأردن الصحراوية، من الناحية الإقليمية والناحية السكانية، إلى المملكة الأردنية الهاشمية بواسطة دمج الضفة الغربية بها واستيعابها نصف مليون لاجئ فلسطيني. لقد عزلت أحداث 1948 الأردن في مجال السياسات بين الدول العربية، وكانت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن اغتيال الملك عبد الله بعد مضي ثلاث سنوات. وفي واقع الأمر، كانت سنة 1948 نقطة تحول كبرى عندما خرجت إلى الوجود المستعمرة البريطانية السابقة كلاعب ذي سيادة، ووجدت نفسها في معمرة الاضطراب الذي لف المنطقة منذ ذلك الحين وحتى هذا اليوم.

(1) الاسم «شرق الأردن» سبرد في كل هذا المقال، إلا عندما يرد ذكر البلد بعد تغيير اسمه رسمياً في آذار (مارس) 1950. بيد أن الصفة «الأردني أو الأردنية» تستخدم بدلاً من «شرق الأردن» أو «شرق الأردنية». الأمير عبد الله توج ملكاً في 25 أيار (مايو) 1946، ويشار إليه دائماً في هذا النص بقلب الملك عبد الله.

إن مركزية سنة 1948 في تاريخ الأردن اللاحق قد أضفى على أحداث تلك السنة أهمية خاصة في أساطير تأسيس المملكة الأردنية. فمن حيث الجوهر، استُخدم التاريخ لتثبيت شرعية لمسار العمل الذي اتبعه الملك عبد الله والدولة التي أسسها. وبناء على ذلك، كان كثير مما نُشر عن الموضوع داخل الأردن محصوراً بذكرات المشاركين في الأحداث.⁽²⁾ وبحفنة من أعمال مؤرخين وطنيين عاشوا حرب سنة 1948 وكان أساس عملهم الأول هو مذكرات الذين شاركوا في الأحداث ووثائقهم.⁽³⁾ وأعمال هؤلاء المؤرخين، الخالية من النقد والمالية للحكم، تشكّل تاريخاً رسمياً لسنة 1948 وهذا التاريخ يصوّر الحرب على نحو ينسجم كثيراً مع المنظور الأردني العسكري والحكومي.⁽⁴⁾

إن «التاريخ الرسمي» منذ بدايته تقريباً، واجه تحدياً من تاريخ معاكس كتبه أردنيون مستأثرون، وفلسطينيون ارتابوا في أن يكون الملك عبد الله قد تواطأ مع الوكالة اليهودية على حسابهم، ولمصلحة غاياته التوسعية الخاصة، وعلى حساب الدول العربية المجاورة التي كانت على خلاف عقائدي مع المملكة الهاشمية.⁽⁵⁾ إن الكتب التي تحدّثت عن التآمر وعن «أسرار 1948»

(2) راجع، مثلاً، معن أبو نوار في كتابه «في سبيل القدس» (عمان - 1968)، وهزاع المجالي في كتابه «مذكراتي» (عمان - 1960)، ومحمود الروسان في كتابه «معارك باب الواد» (عمان - 1950).

(3) منيب الماضي وسليمان موسى في كتابهما «تاريخ الأردن في القرن العشرين» (عمان - 1959) وسليمان موسى في كتابه «أيام لا تنسى» (عمان - 1982، الطبعة الثانية 1997) وكمال صليبي في كتابه «تاريخ حديث للأردن» (لندن - 1993).

(4) هذه النقطة أبداها أبراهام سيلا في مقاله «شرق الأردن، وإسرائيل وحرب 1948: الأسطورة وكتابة التاريخ والحقيقة». مجلة دراسات شرق أوسطية 28 (1992) 623 - 88.

(5) الأبرز بين الأردنيين المستأثرين هو عبد الله التل، في كتابه «كارثة فلسطين» (القاهرة، 1958). من بين مؤلفات المؤرخين الفلسطينيين. راجع بصورة خاصة كتاب «النكبة» لمؤلفه عارف العارف، 5 مجلدات، (بيروت، 1956 - 61).

نشرت في القاهرة وبيروت في الستينيات من القرن العشرين⁽⁶⁾. وهذه الكتب لم تكن أقل بُعْداً عن الموضوعية من التاريخ الأردني الرسمي ومعتمدة على آراء شخصية وحقائق أقرتها الدولة - في هذه الحالة المقصودة هي الدولة المعادية للأردن - وقد نبذها لهذا السبب كتبة التاريخ الرسمي.

ولم يكن بالإمكان كتابة تاريخ عن سنة 1948 أكثر موضوعية إلا بعد 1978 عندما أتيح للباحثين في بريطانيا وإسرائيل الاطلاع عن مصادر المحفوظات الوثائقية (الأرشيف). وهذه الوثائق التي أُفِرَج عنها في الأرشيف الإسرائيلي، ثبتت جوانب أثر المؤرخون الأردنيون أن يغضوا الطرف عنها. مثال ذلك مدى الاتصالات الأردنية مع قادة «اليشوف» قبل حرب 1948 وبعدها⁽⁷⁾. وإذا ما عالج الأردنيون هذه الوثائق، فقد أثروا نبذ الوثائق البريطانية والإسرائيلية باعتبارها مصادر منحازة للحاكم المستعمر السابق وللعُدو الصهيوني والتي تباين بطبيعة الحال المنظور الأردني.

إن المادة الوثائقية موجودة في الأردن من أجل تقديم المنظور الأردني لتاريخ سنة 1948. أما الأوراق الخاصة والأوراق الرسمية للأسرة الأردنية المالكة، التي يُشار إليها مرة باسم «القصر» ومرة أخرى باسم «محفوظات الوثائق الهاشمية»، فإنها لم تفتح قط للاستخدام العلني، ولو أن حلقة ضيقة من

(6) راجع، مثلاً، أنيس صائغ في كتابه «الهاشميون وقضية فلسطين» (بيروت - 1966)، وصالح صائب الجبوري في كتابه «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت - 1970)، ومحمد فيصل عبد المنعم في كتابه «أسرار 1948» (القاهرة، 1968).

(7) كتب تستند في أساسها إلى محفوظات الوثائق البريطانية والإسرائيلية من بينها كتاب «جذور الوصاية الأردنية» لمؤلفه سليمان بشير (القدس - 1980) وكتاب «الملك عبد الله، وبريطانيا وصنع الأردن» لمؤلفته ماري ويلسون، وكتاب «أفضل الأعداء: إسرائيل وشرق الأردن في حرب 1948» (لندن 1987)، لمؤلفه أوري بار جوزيف، وكتاب «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» لمؤلفه آفي شلايم (أكسفورد - 1988) وكتاب «الملك عبد الله وفلسطين: طموح إقليمي» (لندن - 1996).

المؤرخين الأردنيين قد أُتيحت لها درجة ما من الاطلاع على هذه الأوراق⁽⁸⁾. وهذه الميزة منحت فقط للمؤرخين الأردنيين الموالين، هؤلاء المؤرخين الذين اعتمدوا الانتقائية فيما نقلوه عن هذه الأوراق لتعزيز الرواية الأردنية الوطنية. وعلى حد علمي، ما من أحد استخدم هذه المصادر لمعالجة ادعاءات الروايات التاريخية المستمدة من الأرشفة والتي نُشرت خلال السنوات العشر الماضية.

الولاء الأردني مقابل القومية العربية

إن أولى الروايات التاريخية عن دور الأردن في سنة 1948 نُشرت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب. هناك نصان مبكران رسما العوامل الثابتة في الروايات الأردنية والروايات الوطنية العربية عن الحرب المتباينة جذرياً. وقد كتب هذين النصين ضابطان في الجيش الأردني كانا يتمتعان بثقة الملك عبد الله، ولعبا دوراً كبيراً في الحملات العسكرية وفي المفاوضات السياسية وراء الستار. والمؤلفان كانا على معرفة وثيقة أحدهما مع الآخر، ولو أن علاقاتهما تدهورت خلال سنة 1948، ووصل تدهورها إلى حد العداء عندما انتهت الحرب. لقد اتهم كل منهما الآخر بالعمل لخدمة سيدين: كان الجنرال جون باغوت غلوب كان متهماً بوضع مصالح بلده الأصلي بريطانيا فوق مصالح شرق الأردن. في حين اتهم الكولونيل (العقيد) عبد الله التل بخيانة وطنه شرق الأردن لمصلحة دافعي الرواتب المصريين. كان غلوب باشا قائد الجيش الأردني. وهو ضابط نظامي في الجيش البريطاني أرسل إلى العراق سنة 1920 حيث تخلى عن المهمة المسندة إليه ليدخل في خدمة حكومة العراق. ثم أُعير إلى شرق الأردن في سنة 1930 لتشكيل دوريات صحراوية من أجل تأمين حدود البلد ضد غارات البدو، وفي سنة 1939 تولى قيادة الجيش الأردني. وفي حين

(8) محمد عدنان البخيت، هند أبو شعر، ونوفان رجا السوارية، عمل تحريري بعنوان «الوثائق الهاشمية، وأوراق عبد الله بن الحسين» المجلد الخامس، فلسطين، 1948 (عمان - 1995) وسيشار إليها لاحقاً باسم «وثائق أردنية».

أن غلوب كان في المقام الأول مواطناً بريطانياً، فقد كان وفياً للملك عبد الله ولشرق الأردن. ولم ير غلوب تناقضاً بين هذين الولاءين استناداً إلى إيمانه بتلاقي المصالح بين بريطانيا وشرق الأردن⁽⁹⁾.

كتب غلوب مذكراته عن حرب 1948 مباشرة بعد إعفائه من الخدمة من قبل حفيد عبد الله، الملك حسين، في شهر شباط (فبراير) 1956. كانت الأمور السياسية آنذاك لا تزال متأثرة جداً بهزيمة 1948. إن خسارة فلسطين وفُرت قضية مشتركة للقوميين العرب، بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأحدث ذلك ضغطاً هائلاً على الدول العربية ذات الميول الغربية. وهكذا فإن الأردن، بقائده العسكري البريطاني، وبتأييده للتحالف الغربي الذي ترعاه الدول الغربية، أي «حلف بغداد»، صار هدفاً خاصاً للحملات. وجاء إعفاء غلوب من منصبه على هذه الخلفية، وكان لإعفائه تأثير في لهجة كتابه، وهو في كتابه بعنوان «جندي مع العرب» سعى إلى تطهير اسمه واسم ملكه بالتبني، الملك عبد الله، من الاتهامات العديدة بالخيانة التي وُجّهت ضده في أعقاب سنة 1948⁽¹⁰⁾.

أما الكولونيل عبد الله التل، فقد نشر روايته للأحداث بعد سنة من رواية غلوب، أي في سنة 1958 كان عبد الله التل ضابطاً في مستقبل العمر أمامه المستقبل وهو ينحدر من أسرة كريمة في مدينة إربد الواقعة في شمال الأردن. وقد حظي التل بترفيح سريع وبثقة الملك عبد الله. وقد عيّن حاكماً عسكرياً للقدس بعد أن أحكم الجيش الأردني قبضته على المدينة القديمة في سنة 1948. وبصفته هذه، اجتمع التل مع نظيره اليهودي، الكولونيل موشي دايان، عبر وسطاء الأمم المتحدة، الأمر الذي هيّأه لأن يعمل وسيطاً للملك عبد الله في اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية في الجزء الأخير من الحرب. وقد لعب التل

(9) جون باغوت غلوب في كتابه «جندي مع العرب» (لندن - 1957) ص 19 وكتاب «تواطؤ» لمؤلفه شلايم ص 224.

(10) غلوب «جندي مع العرب» ص 79.

دوراً هاماً في المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية من كانون الأول (ديسمبر) 1948 حتى نهاية فصل الربيع من سنة 1949. ولكنه اختلف لاحقاً مع الدولة الأردنية واستقال من منصبه في سنة 1949 ليدخل في خدمة الحكومة المصرية، ثم طلب اللجوء السياسي إلى القاهرة. وفي شهر آذار (مارس) 1950 بدأ ينشر ما يعرفه عن مفاوضات عبد الله مع الإسرائيليين⁽¹¹⁾. وهذا ما قاله غلوب في هذا الصدد:

«بدا أن التل كان يفتح رسائل الملك (إلى الإسرائيليين) التي كان يؤتمن بالمحافظة عليها وينسخ صوراً عنها، الأمر الذي يبرهن أنه كان ينوي الخيانة حتى عندما كانت له مكانة عالية عند الملك. عمد عبد الله التل إلى تسليم صور هذه الرسائل إلى الصحف المصرية. كما أدلى بأحاديث صحفية قال فيها إن الضباط البريطانيين في الجيش الأردني منعوا وحداتهم من القتال، بغية مساعدة اليهود، وقال إن الملك عبد الله كان خائناً للقضية العربية. بل إنه ذهب إلى حد القول إن الملك عبد الله وحده مسؤول عن فقدان فلسطين»⁽¹²⁾.

ويسلط التل ضوءاً مختلفاً تماماً على أعماله. إذ يصوّر نفسه كجندي مخلص ناضل دون جدوى لانتزاع ملكه من تأثيرات عميل بريطاني - غلوب باشا.

«من خلال ما خبرته في الجيش والحكومة أتحت لي فرصة الاطلاع على الأسرار السياسية التي أعقبت حرب فلسطين، فمنذ بداية الحرب تماماً كنت متمرداً على قائدي غلوب. . وما أن بلغ (الوضع) حدّ الخيانة، حتى شرعت في جمع الدليل وتسجيل تاريخ الأسرار التي كانت وراء النكبة. وفي تلك الأيام الحاسمة، عندما تكتّفت أمامي الخيانة، لم أخدع الملك ولا حكومته، وإنما

(11) ويلسون «الملك عبد الله» ص 265 حاشية 79.

(12) غلوب «جندي مع العرب» ص: 256 - 57.

بدأت دون كلل أقدم النصح وأبدي المعارضة المخلصة والشريفة، وأبين لهم العقبات السياسية التي كانوا يتجهون نحوها. أردت من ملكي ووزرائه ألا يحنوا رؤوسهم أمام غلوب، ولكنهم قسوا علي وانحازوا إلى غلوب»⁽¹³⁾.

فمن ناحية، كان التل يسعى إلى تبرئة نفسه من الاتهام بأنه كان شريكاً في اغتيال الملك عبد الله في سنة 1951، وهي تهمة حُكِمَ بها غيابياً وحُكِمَ عليه بالإعدام. كذلك فإن لهجة مذكرات التل وتوقيت نشرها، بعنوان: «نكبة فلسطين» كانا مرتبطين مباشرة بمعاداة مصر جمال عبد الناصر للإمبريالية وتبنيها القومية العربية. وفي أعقاب أزمة السويس سنة 1956، المعروفة باللغة العربية باسم «العدوان الثلاثي» نسبة إلى التحالف السري بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الحرب، كان التل يعمل بوضوح في الصف المعادي لبريطانيا. ونتيجة لذلك لقي كتابه رواجاً.

لقد ثبت أن هذين الكتابين كانا شديدي التأثير في الروايات اللاحقة عن دور الأردن في حرب سنة 1948. وشكّل كتاب غلوب أساس الرواية الأردنية الموالية، وقد اقتبس منه على نطاق واسع المؤرخون الأردنيون اللاحقون كثيراً (ولو أن بعضهم انتقد الدور الإمبريالي الذي لعبه الضباط البريطانيون العاملون في قيادة الجيش الأردني خلال سنة 1948)⁽¹⁴⁾. أما غلوب فقد طرح نقطتين مركزيتين استفادت منهما رواية القصة من الجانب الأردني. فقد أصرّ على أن شرق الأردن كان طوال الوقت يتصرف وفق رغبات شعب فلسطين، سواء بإرساله الجيش الأردني إلى فلسطين، وبتوحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن لاحقاً، مدعياً أن هذا التوحيد كان يعكس «الرغبة العفوية الصادقة للشعب

(13) التل، «كارثة فلسطين» من مقدمة الطبعة الأولى.

(14) راجع، مثلاً الماضي وموسى في كتابهما «تاريخ الأردن» وموسى في كتابه «أيام لا تنسى». للاطلاع على نقد لدور بريطانيا الإمبريالي راجع صادق الشرع في كتابه «حروبنا مع إسرائيل» (عمان - 1997) ص: 281 - 83.

الفلسطيني»⁽¹⁵⁾. وقد حاجج قائلاً إن الجيش الأردني صمد في خطوطه أمام أعداد يهودية متفوقة بالرغم من النقص في مستودعات الذخائر، وعدم وجود تمويل، وعدم تعاون القوات العربية الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن مذكرات عبد الله التل خدمت رواية القوميين العرب للقصة. إن الدول العربية، ببياناتها المعلنة، لم تكتث بالاستعدادات اليهودية العسكرية وأظهرت ثقة مبالغاً بها بقدرتها على إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني. ولم يكن الرأي العام العربي مستعداً إطلاقاً لخسارة فلسطين العربية. والرواية التي قدّمها التل وفّرت تفسيراً أساسه المؤامرات الإمبريالية ومؤامرات حاكم دولة عربية وضع مصالحه المحلية الضيقة فوق المصالح الأوسع للأمة العربية.

إن كلاً من غلوب والتل خَلَفَ نصّاً هاماً لمؤرخي سنة 1948. فكلتا الروايتين للأحداث، اللتان تتسمان بعدم الموضوعية، وبالاعتذارية، ودوافعهما سياسية متناقضتان تناقضاً كاملاً، فيهما قدر كبير من الحقيقة. ولكن لا يمكن اعتبار أي منهما أنها تمثل الحقيقة كاملة. فقد أهمل كلا الكاتبين التفاصيل التي لا تلائم مقاصدهما أو قاما بتجميلها. ومع الإفراج عن مواد من محفوظات الوثائق في إسرائيل والمملكة المتحدة، ونشر عدد من الدراسات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين استناداً إلى هذه المواد الجديدة، من قِبل باحثين إسرائيليين وغربيين، ونشر بعض من المعلومات من مصادر أردنية مباشرة أو منقولة عن هذه المصادر هي الآن قيد الطباعة، فقد توفّرت لنا الآن مصادر وثائقية معاصرة تتيح لنا التوفيق بين روايات الموالين للأردن وروايات القوميين العرب. إن هذه المقالة تقوم بمحاولة لإجراء مثل هذا التوفيق عن طريق قراءة الروايتين التاريخيتين ومقارنة إحداها بالأخرى والمحافظة على ما هو أقرب إلى المصادقية في كل منهما. ولكن هذا الفصل، بدلاً من محاولة تقديم رواية

(15) غلوب «جندي مع العرب» ص: 97 و 217 - 17.

مكتملة عن الحرب، سيركّز على أهم النقاط المثيرة للجدل في تاريخ سنة 1948 من أجل اقتراح إطار لتاريخ أردني جديد للحرب.

نحو تاريخ أردني جديد لسنة 1948

أملّى الملك عبد الله خاتمة مذكراته قبيل اغتياله في سنة 1951. إنها وثيقة جالت جولة واسعة وكُتبت بأسلوب الإبهام الطامح إلى الصراحة. لقد سعى الملك عبد الله إلى تطهير الجو فيما يخص عدداً من الأمور المثيرة للجدل التي أفرزتها حرب فلسطين، ولو أن المعالجة المقتضبة في المذكرات «لمشكلة فلسطين» كانت تهئية لأسلوب السرية والدفاع عن الذات الذي طبع بطابعه كتابة التاريخ الأردنية منذ ذلك الحين. فقد قال الملك عبد الله في مذكراته:

«سبق أن قلت إنه ليس مما يليق بي أن أخوض في أمور هي طي الكتمان ويجب أن تظل في الكتمان لمصلحة العرب والأخوة العربية. . ومع ذلك فإن من حقي أن أطلع الرأي العام العربي على أمور يمكن بحثها علناً. من هذه الأمور علاقتي مع فخامة شكري القوتلي والأحداث التي وقعت في اللد والرملة، وما حدث في بئر السبع، والانسحاب المصري، والهدنة في رودس ومسألة المثلث»⁽¹⁶⁾.

يبدو من الملائم فقط القول إن الملك عبد الله هيا البرنامج للمسائل التي ينبغي أن يعالجها التاريخ الأردني الجديد لحرب سنة 1948. بيد أنه من الأمور الجوهرية البدء بالمسألة الوحيدة التي شاء الملك عبد الله عدم إطلاع الرأي العام العربي عليها. إن اتصالات عبد الله مع قادة الوكالة اليهودية في فلسطين قبل الحرب وخلالها وبعدها كان لها أكبر الأثر في سلوك شرق الأردن سياسياً وعسكرياً، ومع ذلك بقيت هذه الاتصالات المحظور الكبير الذي لا يجوز للمؤرخين الأردنيين أن يتطرقوا إليه. يعود تاريخ بدء اتصالات الملك عبد الله

(16) الملك عبد الله «التكملة» (لندن - 1978) ص 20.

مع الحركة الصهيونية إلى بداية البداية لحكمه في شرق الأردن. لقد كانت حاجته ماسة إلى المال في دولته المفتقرة إلى موارد، لذلك كان يأمل في اجتذاب رأس المال اليهودي للمساعدة في تنمية شرق الأردن. وقد اجتمع مع حاييم وايزمان في لندن في سنة 1922 واستقبل رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية، الكولونيل فريدريك كيش، في عمان في سنة 1924. كما شجع الاستثمار اليهودي في المناجم والكهرباء من قبل ممولين يهود، ومنح امتيازات إلى أ. م. نوفوميسكي وبنحاس روتنبرغ في العشرينيات من القرن العشرين. وفاتحت الوكالة اليهودية الأمير الهاشمي بشأن فتح شرق الأردن للاستيطان اليهودي في الثلاثينات من القرن العشرين، وفي سنة 1932 ابتاعت الوكالة اليهودية من عبد الله حق تأجير أراضي أملاكه في وادي الأردن لأجل. أما تعارفه مع المستعربين في الوكالة اليهودية، وخاصة موشي شاريت وإلياس ساسون، فإنه يعود إلى تلك المدة⁽¹⁷⁾.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تدهور الوضع في فلسطين، ازدادت الاتصالات بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية. وكان إلياس ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، قد حصل على قبول مصر المشروط بتقسيم فلسطين، وسعى في آب (أغسطس) 1946 للحصول على تأييد عبد الله، علماً منه أن عبد الله كان الوحيد بين رؤساء الدول العربية الذي أيد خطة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل في سنة 1937⁽¹⁸⁾. وقد اجتمعا مرتين، في منزل الملك في الشونة، في وادي الأردن، ووجد عنده موافقة من حيث الأساس على خطة تقسيم تؤدي إلى قيام دولة يهودية وضم الأراضي

(17) بار جوزيف «أفضل الأعداء» ص 1 - 28 وبشير «جذور الوصاية» ص 57 - 101، ويواف جيلبير «العلاقات اليهودية - الشرق الأردنية 1921 - 1948» (لندن - 1997) ص 41 - 69،

وويلسون «الملك عبد الله» ص 123 - 111.

(18) ويلسون «الملك عبد الله» ص: 122 - 24.

العربية إلى شرق الأردن⁽¹⁹⁾. ظلت هذه سياسة شرق الأردن غير المعلنة حتى نهاية سنة 1947 مع أن الملك عبد الله سار في العلن على خطى جامعة الدول العربية في معارضتها التقسيم⁽²⁰⁾. وإذ ساور الوكالة اليهودية القلق من جراء تنكّر عبد الله العلني للتقسيم في أثناء الاستعداد لمناقشة التقسيم في الأمم المتحدة، فإنها رتبت لاجتماع آخر مع الملك الأردني بتاريخ 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، في منزل پنحاس روتنبرغ في نهاريم الواقعة على ضفة نهر الأردن. كان الوفد اليهودي برئاسة غولدا مائير نيابة عن شاريت، ومعها إلياس ساسون وعزرا دانيان. ووفقاً لتقريرين منفصلين عن الاجتماع أعدهما ساسون ودانيان، توصل الجانبان إلى اتفاق على تقسيم أرض فلسطين سلمياً⁽²¹⁾. وكانت المصلحة المشتركة هي موجّه الوكالة اليهودية وشرق الأردن في اتفاقهما. كان التقسيم يحمل في طياته إمكانية الحصول على وضع دولة لليشوف والتوسع الإقليمي لشرق الأردن، وإجهاض قيام دولة فلسطينية عربية ستكون حتماً برئاسة عدوهم المشترك، مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني⁽²²⁾.

فكُل ما بقي هو الحصول على قبول بريطاني للاتفاق. ففي السابع من شباط (فبراير) 1948، اجتمع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن سرّاً في

(19) شلايم «تواطؤ» ص 76 - 84. يقول غلوب صراحة «نحن في شرق الأردن أوجدنا الحل الخاص بنا. نحن أيّدنا التقسيم... تلك الأجزاء من فلسطين المخصصة للعرب كان من شأنها أن تدمج في الدول العربية المجاورة» من كتابه «جندي مع العرب» ص 59.

(20) سليمان موسى، على سبيل المثال، يستند في بحثه لأهداف الملك في الحرب، إلى تصريحات عبد الله للصحافة، والتي كانت متوافقة كثيراً مع الدول العربية الأخرى. كتاب «أيام لا تُنسى» ص 131 - 34.

(21) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 8 - 221 شلايم «تواطؤ» ص 110 - 17.

(22) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 3، غلوب «جندي مع العرب» ص 63، نيفو «الملك عبد الله وفلسطين» ص 200. من أجل بحث لوجهة نظر الحاج أمين الحسيني في عبد الله راجع كتاب فيليب مطر «مفتي القدس الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية الفلسطينية» (نيويورك - 1988) ص 79 - 81 و 113 - 17.

لندن مع أرنست بيثن وزير خارجية بريطانيا. قام غلوب بدور المترجم، وكان هو صاحب المحضر الوحيد للاجتماع. ادّعى أبو الهدى أن حكومة شرق الأردن تلقت التماسات عديدة من وجهاء فلسطينيين يطلبون فيها أن يوفّر الجيش الأردني الحماية لدى انسحاب القوات البريطانية⁽²³⁾، «وبناء على ذلك اقترحت حكومة شرق الأردن إرسال الجيش الأردني عبر نهر الأردن لدى انتهاء الانتداب البريطاني لاحتلال ذلك الجزء من فلسطين الممنوح للعرب والملاصق للحدود مع شرق الأردن». وقيل إن بيثن أجاب بقوله «يبدو أن هذا هو الأمر الجلي الذي يجب عمله.. ولكن إياكم والذهاب لغزو المناطق المخصصة لليهود»⁽²⁴⁾.

إن ذهاب المسؤولين اليهود وإيابهم عدة مرات إلى الشونة وعمّان لم تظل بعيدة عن الأنظار في فلسطين أو شرق الأردن⁽²⁵⁾. إن الحاجة إلى الحيلة مقترنة بالقلق من جراء المكاسب اليهودية على الأرض في حيفا ويافا وطبريا، والرعب الذي سبّته مجزرة دير ياسين، أدّت إلى توقف الاتصالات بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله، وإلى تصلّب موقف شرق الأردن ليتلاءم مع توجه جامعة الدول العربية نحو الحرب. بدأ الجيش الأردني إرسال قواته إلى فلسطين حيث وفّر المساندة للمقاتلين العرب غير النظاميين في قتالهم ضد القوات اليهودية، وتوفير الحماية للقرى ذات الموقع الاستراتيجي. كان بن غوريون ومستشاروه مهتمين بتحاشي الاشتباك مع الجيش الأردني، المعترف بأنه الأقوى بين الجيوش العربية النظامية. وقد سعى كل من اليهود والأردنيين إلى اجتماع نهائي قبل الانسحاب البريطاني المقرّر في 15 أيار (مايو). أوفد بن غوريون غولدا مائير التي توجهت بالسيارة إلى عمّان والتقت الملك عبد الله

(23) عشرات من هذه التوسلات المرسلة قبل 15 أيار (مايو) 1948 من جميع المدن الفلسطينية الكبرى حفظت في أوراق الملك عبد الله «وثائق هاشمية» ص 29 - 98.

(24) غلوب، «جندي مع العرب» ص 63 - 66، ماضي وموسى «تاريخ الأردن» ص 469.

(25) عبد الله التل «كارثة فلسطين» ص 64.

ليلة 11/10 أيار (مايو). كان لقاؤهما ودياً ولكن غير حاسم. ووفقاً لأقوال غولدا مائير، لم يعد الملك عبد الله مستعداً للالتزام باتفاقهما السابق وكل ما يعرضه هو «دولة موحدة مع حكم ذاتي للأجزاء اليهودية»⁽²⁶⁾. بيد أن شاهد عيان أردنياً ادعى أن عبد الله وعد بعد اشتباك الجيشين الأردني والعراقي مع القوات الإسرائيلية بالبقاء وراء الخطوط التي رسمها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة⁽²⁷⁾. لم يعد واضحاً أن دخول الجيش الأردني إلى فلسطين سيكون دخولاً سلمياً.

العلاقات مع شكري القوتلي (وجامعة الدول العربية)

لقد ارتاب رؤساء الدول العربية في أن الملك عبد الله يؤيد بصورة انتهائية مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة على أمل توسعه إقليمياً في فلسطين. كان يهتمهم بشكل خاص الحيلولة دون دخول الجيش الأردني إلى فلسطين، واتخذوا قراراً بمساندة عرب فلسطين في دفاعهم عن أنفسهم، وبتشكيل جيش من المتطوعين، هو جيش الإنقاذ العربي، وعلى رأسه فوزي القاوقجي، بدلاً من زج الجيوش النظامية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. انضم شرق الأردن إلى هذه الخطة، فأسهم بألف بندقية ونصف مليون رصاصة ونحو 350 من المتطوعين الأردنيين للانضمام إلى جيش الإنقاذ، الذي دخل المعارك في فلسطين في شهر كانون الثاني (يناير) 1948⁽²⁸⁾. ومع أن جيش الإنقاذ هُزم هزيمة كاملة في اشتباكات مع القوات اليهودية، حافظت جامعة الدول العربية على المظاهر بتعميم الأخبار المتسمة بالتهور التي ينشرها القاوقجي عن انتصارات قواته في الصحافة العربية.

(26) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 47 - 50، شلام «تواطؤ» ص 205 - 10.

(27) التل «كارثة فلسطين» ص 66 - 67. لم يكن التل حاضراً في الاجتماع، بل نقل هذا الكلام عن محمد الدوباتي، سكرتير عبد الله الخاص الذي عقد الاجتماع في منزله.

(28) ماضي وموسى «تاريخ الأردن» ص 466 - 67.

والحقيقة هي أن وثائق المحفوظات الأردنية تحتفظ بنسخ برقيات كاذبة من القاوقجي تتضمن ادعاء بانتصار على مستوطنة مشمار هاعيمك اليهودية، وادعاء بدخول يافا وقصف تل أبيب وإلحاق «إصابات لا تُحصى» بسكانها اليهود⁽²⁹⁾. وقد كتب الملك عبد الله رسالة في شهر نيسان (أبريل) وجهها إلى رئيس وزراء العراق، محمد الصدر، شكا فيها من عيوب جيش الإنقاذ وحذر من أن «الوقت المتبقي قبل حلول 15 أيار (مايو) قصير بالنسبة للاستعدادات العربية ولكنه طويل بالنسبة لضمان القوات اليهودية الأماكن المخصصة لهم في قرار التقسيم»⁽³⁰⁾.

وفي أعقاب مجزرة دير ياسين في شهر نيسان (أبريل) رأت جامعة الدول العربية أن عليها زج الجيوش النظامية في فلسطين، ووافقت، دون اكتراث باعتراضات الحاج أمين الحسيني والحكومة السورية، على العرض الذي تقدّم به الملك عبد الله بإرسال الجيش الأردني. لقد أشار الملك عبد الله في مذكراته إلى عدم ثقة سورية به، بالكلمات التي نقلناها عنه أعلاه في حديثه عن «علاقاتي مع فخامة شكري القوتلي». إن الشكوك العربية لها أساسها، إذ لم يكن ثمة شك في أن شرق الأردن كان يضمراً فعلاً طموحات إقليمية في فلسطين⁽³¹⁾. وكما ذكرنا سابقاً، كان عبد الله قد أظهر ميلاً إلى التقسيم منذ سنة 1937، وظلت اجتماعاته مع مسؤولين من الوكالة اليهودية سرّاً محاطة بالكتمان، وكثيراً ما كانت لغته ملتوية عندما يتحدث عن حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي برقياته إلى رؤساء الدول العربية، عقب دخول الجيش الأردني فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو)، تحدّث عن «إقرار النظام والأمن وحقوق الشعب

(29) رسالة القاوقجي المتعلقة بمشمار هاعيمك ورد عبد الله «وثائق هاشمية» ص 181 - 82، برقية القاوقجي التي ادعى فيها الدخول إلى يافا بتاريخ 29 نيسان (أبريل) 1948 ورد عبد الله، «وثائق هاشمية» ص 191 - 92.

(30) رسالة 14 نيسان (أبريل) 1948، «وثائق هاشمية» ص 200 - 201.

(31) ويلسون «الملك عبد الله»، ص 103 - 28 و 151 - 67.

والحيلولة دون تكرار ما حدث في دير ياسين» ولكنه كان مقلداً جداً في كلامه عن الحفاظ على فلسطين للفلسطينيين. وفي رده على برقية وردته من منافسه القديم، الحاج أمين الحسيني، استخدم الملك عبد الله لغة «تطهير فلسطين وتسليمها إلى شعبها»⁽³²⁾.

والحقيقة هي أن أسباب شكوى الجيش الأردني من تذبذبات جامعة الدول العربية، كانت أكثر كثيراً مما لدى الجامعة من أسباب للشكوى من أهداف الأردن في الحرب. ويحسن بنا أن نتذكر أن الجيش الأردني لم تكن لديه نية القتال في فلسطين، بل كان ينوي احتلال «المنطقة الوسطى والأكبر في فلسطين المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم لسنة 1947»⁽³³⁾. إن هذا الدخول السلمي أفسده القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية قبل يومين من انتهاء الانتداب بإرسال جيوش مصر، والعراق، وسورية، ولبنان إلى فلسطين جنبا إلى جنب مع الجيش الأردني. وحين كان حجم الجيش الأردني، ومعداته، وأسلوبه في الانضباط ترشحه لمهمة حفظ سلام، فإن أفراد الذين بلغ عددهم 6,000 في أيار (مايو) 1948 لم يكن كافياً لإلحاق هزيمة بالمقاتلين اليهود النظاميين وغير النظاميين الذين كان يقدر عددهم بنحو 35,000، في حرب شاملة. ثم إن جامعة الدول العربية لم تزج في القتال ما يكفي من الجنود لتعديل الميزان لمصلحتها: 10,000 جندي مصري، 3,000 جندي سوري، 3,000 جندي عراقي، و1,000 جندي لبناني، إضافة إلى 4,500 جندي من الجيش الأردني، أو ما يُقدَّر مجموعه من الجنود العرب في أيار (مايو) 1948

(32) برقيات إلى الملك فاروق، وشكري القوتلي، وبشارة الخوري بتاريخ 15 أيار (مايو) 1948، ورد على برقية من الحاج أمين الحسيني 16 أيار (مايو) 1948، «وثائق هاشمية» ص 220 - 23.

(33) غلوب «جندي مع العرب» ص 96. يشير غلوب إشارة ملتوية إلى اتفاقات عقدت مع الوكالة اليهودية فيقول: «كان اليهود على الأرجح يعلمون بهذا الاقتراح ولم يظهر أنهم يعترضون عليه...».

بواحد وعشرين ألف جندي⁽³⁴⁾. ومع أن الملك عبد الله كان قد عُيِّن قائداً عاماً للقوات العربية، فقد كان هذا تعييناً اسمياً فقط، لأن قوات كل دولة عربية كانت تعمل تحت إمرة قيادتها الخاصة دون تنسيق عام. وفي حين وعدت جامعة الدول العربية بإعفاء شرق الأردن من قيود الميزانية التي فرضتها عليه بريطانيا العظمى، فإن الجامعة في واقع الأمر لم تدفع سوى مبلغ 250,000 جنيه إسترليني من أصل ثلاثة ملايين جنيه وعدت بدفعها مساعدة مالية. وأسوأ من ذلك، فإن محاولات غلوب لتخزين ذخائر استباقاً للحرب، قد أُحبطت عندما صادرت الحكومة المصرية في السويس شحنة أسلحة بريطانية مرسلة إلى شرق الأردن⁽³⁵⁾. واجه شرق الأردن، على غير ما يرغب، حرباً شاملة يخوضها مع حلفاء مشكوك بهم، وبمستويات متدنية من الذخائر والمؤن، ودون ميزانية لخوض حرب⁽³⁶⁾.

اللد والرملة

دخل الجيش الأردني فلسطين عقب الانسحاب البريطاني من فلسطين، بتاريخ 15 أيار (مايو) ليتخذ مواقع له في جنين، ونابلس، ورام الله⁽³⁷⁾. إن احتلال الضفة الغربية يجعل الاتصال أكثر سهولة، وهو ما كان يأمله غلوب باشا والملك عبد الله، والذي تعقد بدخول الجيوش العربية الأخرى، فقد زادته

(34) غلوب «جندي مع العرب» ص 94، ماضي وموسى «تاريخ الأردن» صفحة 472. إن المصادر البريطانية هي التي حدّدت مقدار القوة النسبية للقوات الإسرائيلية والقوات العربية عشية الانسحاب البريطاني بالرقمين التاليين: 74000 للإسرائيليين و19200 للعرب. ويلسون «الملك عبد الله» ص 170.

(35) غلوب «جندي مع العرب» ص 91 - 92. الملك عبد الله «التكملة» ص 22.

(36) غلوب «جندي مع العرب» ص 85 و178. بشأن المآخذ الاستراتيجية عن المشاركة العربية في الحرب، راجع كتاب الشرع «حروبنا مع إسرائيل» ص 263 - 67.

(37) نص الخطاب الذي ألقاه الملك عبد الله في الجيش الأردني لدى دخوله فلسطين نشر في «وثائق هاشمية» ص 217 - 18.

تعتيذاً التحركات اليهودية لاحتلال القدس بعد الانسحاب البريطاني مباشرة. كان يجب أن تبقى القدس، بموجب قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة، قطاعاً دولياً مستقلاً عن الدولتين اليهودية والعربية. إن غلوب، الذي كان يتصرف ضمن الحدود الصارمة المتفق عليها من قبل بيثن وأبو الهدى في اجتماعهما في شهر شباط (فبراير)، تردّد في أن يحذو حذو الإسرائيليين في انتهاك القانون الدولي. وبعد ثلاثة أيام من الضغوط المتزايدة، أصدر الملك عبد الله أمره إلى الجيش الأردني بدخول القدس. تلكاً غلوب يوماً آخر قبل أن يدفع بقواته بتاريخ 19 أيار (مايو). وهو يقول في مذكراته «كنت لا أفتأ أردّد القول إننا إذا تحرّكنا إلى القدس، سنستخدم ما يبلغ نصف جيشنا. عندئذ لن نتمكن من الصمود في بقية البلد»⁽³⁸⁾.

ليس ثمة شيء في المباحثات التي جرت بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية قد هيأاً شرق الأردن للمعركة الحقيقية التي أرغم الجيش الأردني على خوضها في القدس⁽³⁹⁾. فبدلاً من مهمة حفظ السلام، وجد شرق الأردن نفسه في حالة حرب مع إسرائيل. بل أكثر من ذلك، فقد كان على الجيش الأردني، لكي يربح المعركة في القدس، أن يتحكّم بالطريق الاستراتيجية بين تل أبيب والقدس، ليحول دون وصول إمدادات جديدة إلى القوات الإسرائيلية في المدينة القديمة. لقد ركّز الجيش الأردني، في المرحلة الأولى من القتال، جهوده في القدس والطرّون. وبعد قتال ضار من منزل إلى منزل، احتل الجيش الأردني الحي اليهودي بتاريخ 18 أيار (مايو)، وبذلك ضمن لنفسه المدينة القديمة. احتفظ الجيش الأردني بمواقعه في اللطرون في مواجهة هجمات عنيفة متكرّرة، وبخاصّة بين 25 أيار (مايو) ونهاية جولة القتال الأولى بتاريخ 11 حزيران (يونيو). ولما كان الجيش الأردني قد تجاوز حدود قدرته،

(38) غلوب «جندي مع العرب» ص 101.

(39) سيللا «شرق الأردن وإسرائيل وحرب 1948» ص 627.

فقد سلّم مواقعه في نابلس والجزء الشمالي من الضفّة الغربيّة إلى الجنود العراقيين بتاريخ 22 أيار (مايو). غير أنّه قبل أربعة أيام من البدء بتنفيذ الهدنة، وسّع خطوطه فأرسل مئة رجل إلى بلدة الرملة لكي يوسع إلى أقصى ما يمكن المنطقة الخاضعة لسيطرته بغية تحسين قدرته على المساومة في المفاوضات التي ستجري بإشراف وسيط الأمم المتّحدة الكونت فولك برنادوت.

حقّق الجيش الأردني في نهاية جولة القتال الأولى، مكاسب هامة. غير أن أربعة أسابيع من الحرب سبّبت له خسائر جسيمة في الرجال. فقد أوقع القتال إصابات في صفوف الجيش الأردني بلغت نحو عشرين بالمئة من أفرادهِ، وانخفض مخزونه من الذخائر انخفاضاً شديداً ولم تكن أمامه إمكانية للتعويض. ذلك أن بريطانيا التزمت بحظر السلاح ولم يكن لشرق الأردن مصدر بديل للإمداد⁽⁴⁰⁾. ولم يكن هناك تقدّم نحو حلّ سلمي للصراع. إن مقترحات برنادوت الداعية إلى ضم فلسطين العربيّة إلى شرق الأردن وإقامة اتحاد بين شرق الأردن وإسرائيل، قد استفزت الإسرائيليين والدول العربيّة الأخرى فاتخذت موقفاً معادياً من هذه المقترحات. ففي نظر العرب، كان مآل مقترحات برنادوت أن تعود بالفائدة على شرق الأردن، على حسابهم وحساب فلسطين العربيّة. أما الإسرائيليون فكانوا قد خرقوا حظر الأسلحة ونجحوا في سدّ النقص في ترسانتهم. وكان طموحهم إقامة دولة وليس اتحاداً مع شرق الأردن، وكانت لديهم القوات اللازمة لتحقيق طموحاتهم. كان شرق الأردن الدولة العربيّة الوحيدة التي عرفت الميزة الاستراتيجية التي تتمتع بها إسرائيل، وسعت بكل الوسائل لتجنّب تجدد الأعمال الحربيّة. ففي هذا الشأن، وجد

(40) ادعى غلوب أن الدول العربيّة رفضت أن تصدّق أن إمداداته قد نفذت. فقد ادعت الدول العربيّة «أن الجيش الأردني يقوده ضباط بريطانيون، وأن الملك عبد الله حليف بريطانيا المخلص. ولذلك من السخرية الافتراض أن بريطانيا تترك حليفها عرضة لهجمات دون أن تزوده بالذخيرة. وبالتالي.. فإن الدول العربيّة تكذب بكل وضوح». «جندي مع العرب» ص211.

الضباط البريطانيون القادة في الجيش الأردني أنفسهم على خلاف مع الضباط الأردنيين الذين، انساقوا إلى الخط العربي المشترك الرامي إلى هزم العدو الصهيوني وتحرير فلسطين دون علمهم بالاشتباك المحدود الذي كان يراه غلوب والملك عبد الله.⁽⁴¹⁾ ولم يكن باستطاعة الحكومة الأردنية أن تقاوم الضغوط الشعبية للمضي في الحرب نحو النصر المؤكد على العدو الصهيوني؛ هذا النصر الذي كان متوقعا على الصعيد العام. وانجّر شرق الأردن إلى جولة الحرب الثانية، إزاء تصميم الإسرائيليين والعرب الآخرين على مواصلة القتال، وفي هذه الجولة كان الإسرائيليون قد ضاعفوا جهودهم مرتين لاختراق مواقع الجيش الأردني على طريق تل أبيب - القدس.

إن مواقع الجيش الأردني في اللد والرملة، التي تم الاستيلاء عليها لأغراض انتهازية قبل الهدنة، كان يصعب الثبات فيها. وادّعى غلوب أن حكومة شرق الأردن كانت تعرف قبل 15 أيار (مايو) أنه لا يمكن ضمان الاحتفاظ بالمدينتين، وأنه لم يكن لهما ذكر في خطط الاحتلال الأولية التي أعدّها شرق الأردن⁽⁴²⁾. ونظراً لعدم وجود وفرة في جنود يمكن الاستغناء عنهم وإرسالهم لتعزيز قوة الجيش الأردني والمتطوعين الذين أرسلوا إلى اللد والرملة، وبدافع عدم الاستعداد للتضحية بالرجال والعتاد دون جدوى، أصدر غلوب أمره بانسحاب الجنود من المدينتين ليلة الحادي عشر من تموز (يوليو). وفي صباح اليوم التالي احتل الإسرائيليون اللد والرملة.

إن خسارة هاتين المدينتين دون قتال، وتدفق اللاجئين الغاضبين على مواقع الجيش الأردني، قد تسببا في ضعضة معنويات الجنود والمدنيين على

(41) راجع، على سبيل المثال، جهود غلوب لضبط ضباطه في القدس في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1948 في كتاب التل «كارثة فلسطين» ص 414.

(42) غلوب «جندي مع العرب» ص 161.

حدّ سواء. وبعد انقضاء يومين على سقوط اللد والرملة، قدّم عارف العارف إلى الملك عبد الله وصفاً للوضع في رام الله على النحو التالي:

«انتشر الذعر، وبعض الناس آثروا الهرب، وثمة غضب على كل مستويات المجتمع. وقد بدأ الناس يتفوهون بأقوال مختلفة. بعضهم يلوم قادة الوحدات المقاتلة - معظمهم وليس كلهم إنكليز - ويعتبرونهم عديمي الكفاءة وقصيري النظر، وآخرون يتهمونهم بسوء النية. . والأمل الوحيد في هذه الأزمة الخطرة هو الإقدام على عمل حاسم يؤدي إلى نصر سريع. . لأن الناس ظنوا في وقت ما ولا يزالون يظنون أن هناك خطة قيد التنفيذ تقود في النهاية إلى قبول التقسيم».

وتابع العارف كلامه مناشداً من أجل تقديم الإغاثة للاجئين «ومعظمهم حفاة عراة وليس لديهم ما يقيهم بأس الجوع والعوز»⁽⁴³⁾.

كان ردّ الملك عبد الله على كلام العارف ردّاً حاداً للهجة، فقد دافع عن سجل الجيش الأردني «الذي يقدّم التضحيات منذ بداية الأزمة وحتى الآن ويحافظ على ما يستطيع المحافظة عليه من الأماكن المقدّسة، ولذلك فهو يستحق الشكر». إضافة إلى ذلك، وجه الملك بعض اللوم في سقوط المدينتين إلى المدنيين المدافعين عنهما «الذين كان متوقعاً منهم أن يصمدوا ويقاوموا» وإلى تقصير الجيوش العربية الأخرى في المبادرة إلى إعانتهم. وألمح إلى أن أنصار المفتي استغلوا الوضع لتحريض الرأي العام الفلسطيني ضد شرق الأردن. «أنا أعلم أن نشرات قد وُزعت في نابلس ورام الله قبل الأحداث

(43) عارف العارف إلى الملك عبد الله، رام الله، 14 تموز (يوليو) 1948 في «وثائق

هاشمية» ص 271 - 72. هذا يتفق مع وصف غلوب للمزاج الشعبي «جندي مع العرب»

الأخيرة وأن هناك عملاء قاعدتهم في بيرزيت يعملون لإثارة المشاكل»⁽⁴⁴⁾. بيد أنه تعهد بتقديم أموال من الحكومة الأردنية لإغاثة اللاجئين.

ازداد غيظ الرأي العام العربي عندما دعا بيثن وزير الخارجية البريطانية، عقب سقوط المدينتين مباشرة، إلى هدنة جديدة. وما من أحد صدّق أن سكان اللد والرملة يلامون على سقوط مدينتيهما. ولكن الصلة بين القائد البريطاني الذي أصدر أمر انسحاب جنود الجيش الأردني، من جهة، ووزير الخارجية البريطاني من جهة أخرى، الذي يسعى لفرض هدنة تترك اللد والرملة في أيدي الإسرائيليين، أكدت الشكوك بوجود مؤامرات إمبريالية لشرق الأردن ضلع فيها⁽⁴⁵⁾. ولأول مرة منذ نشوب الحرب كان شرق الأردن والجيش الأردني موضع اتهام بالتقصير بدلاً من إنقاذ فلسطين. وثمة ما هو أسوأ في الأيام المقبلة.

بئر السبع والانسحاب المصري

حافظ الجيش الأردني على خطوطه في اللطرون والقدس أمام هجمات إسرائيلية شديدة، مع أن مخزونه من الذخيرة والمؤن تناقص إلى مستويات خطيرة، طوال جولة القتال الثانية (من 9 - 18 تموز/ يوليو) و«هدنة إطلاق النار» التي استمرت حتى تشرين الأول (أكتوبر). ومع حلول الأول من تشرين الأول (أكتوبر) كان الإسرائيليون قد عزّزوا قواتهم فبلغ عددها التقديري 96,000 جندي، في حين لم يصل عدد جنود الجيوش العربية إلى نصف هذا العدد. كان عدد القوات العراقية والمصرية يقدر بخمسة عشر ألف رجل لكل منهما، وتمكن الجيش الأردني من زجّ قوة في الميدان قوامها عشرة آلاف جندي بواسطة خطة تجنيد وتدريب سريعين⁽⁴⁶⁾. وعزّز الإسرائيليون أيضاً قدراتهم

(44) رد الملك عبد الله على عارف العارف، بدون تاريخ، في «وثائق هاشمية» ص 272 - 73.

(45) النل «كارثة فلسطين» ص 247 - 49.

(46) غلوب «جندي مع العرب» ص 195.

القتالية بشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، الأمر الذي قوى دروعهم وقواتهم الجوية. وعندما استؤنف القتال في 15 تشرين الأول (أكتوبر)، حشد الإسرائيليون قواتهم ضد المواقع المصرية في جنوب البلاد. وفي غضون أسبوع واحد، كانت الوحدات المصرية إما مهزومة أو مطوقة. واستولى الإسرائيليون على بئر السبع في 21 تشرين الأول (أكتوبر)، وتوجّه المصريون إلى الدول العربية الشقيقة طلباً للنجدة.

لم تكن الدول العربية في وضع يمكنها من إنقاذ الجنود المصريين. فجيش الإنقاذ العربي كان قد طُرد من شمال فلسطين، واللبنانيون لم يتقهمقروا فحسب، بل اضطروا إلى تسليم عدد من قراهم للإسرائيليين، واضطر السوريون إلى التقهقر مع حلول نهاية تشرين الأول (أكتوبر). أما العراقيون فقد توسعت خطوطهم أكثر مما يجب في «المثلث الشمالي من الضفة الغربية ولم يكونوا في وضع يسمح لهم بالتفكير في إرسال قوة تكفي لإحداث فرق يعدّل القوى لمصلحة المصريين المحاصرين. كان الجيش الأردني هو الأقرب إلى المواقع المصرية. وكان الملك فاروق كارهاً أن يعترف بضعفه وأن يطلب المساعدة من منافسه الملك عبد الله. ويقال إن رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا صاح في وجه عبد الله خلال اجتماع عقده في عمان بتاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) قائلاً: «إن الحكومة المصرية لا تحتاج مساعدة من أحد، ولكن أين القوات الملكية الأردنية والعراقية؟»⁽⁴⁷⁾.

تدهورت العلاقات بين مصر وشرق الأردن خلال الأزمة. وكما لاحظنا قبل قليل، اتهم الأردنيون مصر بالاستيلاء على شحنة سفينة من الذخائر التي أرسلتها بريطانيا إلى الجيش الأردني عند بداية الحرب. وكان المصريون قد رفضوا التعاون مع الملك عبد الله بصفته قائد القوات العربية المشتركة، بل

(47) الملك عبد الله «التكلمة» ص 24.

رفضوا السماح له بزيارة المواقع المصرية. وتدنت الاتصالات بين الجانبين إلى مستوى تبادل الكلام العدائي، مع امتناع أي من الجانبين عن تقديم وصف كامل وصادق لمجرى المعركة. واتهم المصريون الأردنيين بالتراخي متيحين للإسرائيليين أن يحشدوا قواتهم على الجبهة المصرية. وهكذا، تناقلت الألسن أن الأردنيين سمحوا بسقوط اللد والرملة من أجل الضغط على ميمنة القوات المصرية⁽⁴⁸⁾. أما الآن، وبعد سقوط بئر السبع، فقد حاول المصريون أن يحملوا الأردنيين والعراقيين على شن هجمات مشاغلة في اللطرون أو القدس بغية سحب جنود إسرائيليين من القوات التي تحاصر المواقع المصرية.

إن كل ما كان غلوب مستعداً أن يفعله هو إرسال مفرزة صغيرة مؤلفة من 350 جندي من الجيش الأردني ووحدة سيارات مصفحة إلى الخليل لتعزيز الجنود المصريين هناك، المعزولين من قبل الإسرائيليين عن خطوط تموينهم ومواصلاتهم. وكانت النظرة إلى الأردنيين أنهم يتوسعون في الأرض التي تحت سيطرتهم وليس أنهم قادمون لإغاثة القوات المصرية. لقد كانت العلاقات بين الجنود الأردنيين والمصريين متوترة ومطبوعة بالمهارات التافهة حول أسبقية أعلام كل من الجانبين⁽⁴⁹⁾. فالمساعدة الوحيدة التي عرضها غلوب على القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة هي أن يوفر لها طريقاً غير آمنه للتقهقر، وقد أرسل غلوب أحد ضباطه، الميجور (الرائد) جوفري لوكيت، لإيجاد طريق يمتد من مواقع الجيش الأردني في الخليل إلى الفالوجة عبر الخطوط اليهودية. وصل لوكيت إلى المصريين المحاصرين وعرض عليهم خطة غلوب. كانت الخطة تقضي بأن يدمروا مدافعهم وأسلحتهم الثقيلة للحيلولة دون وقوعها في يد العدو. ثم يقوم الجيش الأردني والعراقيون بهجوم في منطقة بيت جبرين لمشاغلة العدو، وعندها يسلك المصريون الطريق التي اقترحها لوكيت متوجهين

(48) التل «كارثة فلسطين» ص 247 - 48.

(49) المصدر السابق ص 411 - 12.

عبر الخطوط اليهودية إلى الخليل. أثارت الخطة ارتياب الضباط المصريين بأن الأردنيين يعملون على تجريدهم من السلاح وتسليمهم إلى الإسرائيليين. وتجنباً لمواجهة إذلال وقوعهم في الأسر، رفضوا خطة غلوب وثبتوا في مواقعهم⁽⁵⁰⁾.

الهدنة في رودس: النقب والمثلث

على امتداد القتال في شهور فصل الصيف، كانت الاتصالات بين إسرائيل والعرب تجري في العواصم الأوروبية. عقد إلياس ساسون اجتماعات في لندن وباريس مع وزير شرق الأردن المفوض في لندن، عبد الحميد حيدر، خلال شهر آب (أغسطس) صار الإسرائيليون متطلبين أكثر فأكثر بفضل نجاحاتهم في ساحة المعركة⁽⁵¹⁾. وبعد أن سرب الإسرائيليون إلى الصحافة كلاماً عن المفاوضات، سعى الملك عبد الله إلى جعل المحادثات تحت إشرافه بصورة أوثق، وإلى فتح قناة في القدس بواسطة الرجل الطموح الذي عينه حاكماً عسكرياً في القدس، الكولونيل عبد الله التل⁽⁵²⁾.

ففي العاشر من كانون الأول (ديسمبر)، تلقى الكولونيل التل دعوة من رئيس قوة المراقبة الدولية في القدس إلى اجتماع عاجل مع نظيره الإسرائيلي، الكولونيل موشي دايان. عقدا اجتماعهما عند بوابة الخليل، وصحبهما في الاجتماع أحد المراقبين. قال دايان إنه يحمل رسالة بالغة الأهمية من مسؤول إسرائيلي رفيع لتسليمها إلى الملك عبد الله. أخذ التل الرسالة، وفكّ ختم

(50) خطة الجيش الأردني بشأن انسحاب القوة المصرية المربطة في الفالوجة، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 موجودة في «وثائق هاشمية» ص 295، غلوب «جندي مع العرب» ص 214 - 15. التل «كارثة فلسطين» ص 420 - 21.

(51) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 104 - 112، شلايم «تواطؤ» ص 279 - 86.

(52) هنا فقط يعترف موسى بالاتصالات السرية بين شرق الأردن وإسرائيل. وفي حين أنه يعترف بتلك الاتصالات التي كانت على مستوى رئيس الوزراء أبو الهدى، فإنه لا يذكر إطلاقاً الاجتماعات المباشرة بين الملك عبد الله والإسرائيليين «أيام لا تُنسى» ص 423.

الشمع عنها، ونسخ صورة عنها بآلة التصوير. لقد كانت رسالة بخط اليد من إلياس ساسون إلى عبد الله يطلب فيها من الملك أن يعيّن مندوباً عنه موثقاً ليصحب الدكتور شوكت الساطي طبيب الملك الخاص وموضع ثقته، للدخول في مفاوضات نيابة عن الملك من أجل التوصل إلى حلّ سلمي للنزاع⁽⁵³⁾. ودون علم الملك عبد الله بأن التل قد عبث برسالة ساسون، طلب الملك من التل أن يكون محاوره مع الإسرائيليين.

حدّد الملك عبد الله خطياً موقفه للساطي والتل، لكي يبلغاه إلى ساسون. كان يسعى إلى الحصول على اعتراف إسرائيلي بقرارات اتخذها وجهاء فلسطينيون في مؤتمر أريحا لتوحيد ما تبقى من فلسطين العربية مع شرق الأردن⁽⁵⁴⁾. وسعى إلى إعادة اللد والرملة إلى الإشراف الأردني، قائلاً: «أنتم تعرفون المتاعب التي واجهناها بعد الانسحاب». لقد أراد أن يبدأ مفاوضات بشأن وضع يافا، واقترح أن يبقى القطاع العربي في القدس، ومن ضمنه المدينة القديمة، للعرب. بينما يكون النصف اليهودي من المدينة لليهود. وقال إن مسائل النقب، والجليل، واللاجئين يجب أن تكون جميعها قابلة للتفاوض. ثم حدّر ساسون بقوله: «إن أية نتائج غير مقبولة تسفر عنها هذه المفاوضات ستجلب لنا متاعب من أعدائنا السياسيين في الجانب العربي تفوق في السوء ما يمكنك أن تصوّره»⁽⁵⁵⁾.

اجتمع مبعوثا الملك عبد الله مع إلياس ساسون في اليوم التالي. كان التل

(53) بين أمور أخرى أكدت الرسالة الاتصالات السابقة بين ساسون وحيدر في باريس. من ساسون إلى الملك عبد الله، 10 كانون الأول (ديسمبر) 1948، نسخة مصورة أوردها التل في كتاب «كارثة فلسطين» ص 439.

(54) حول مؤتمر أريحا راجع كتاب ويلسون «الملك عبد الله». ص 182 - 84.

(55) يدعي التل أنه قام بتحرير هذه التعليمات لتصليب موقف شرق الأردن قبل الاجتماع مع ساسون. «كارثة فلسطين» ص 440 - 42.

مأخوذاً بالصدقة الجلية بين الرجلين، اللذين تأسيا لتحول الأحداث التي جرّتهما إلى الحرب. ووجه الساطي بعض اللوم إلى هزلة كفاءة غولدا مائير كمفاوضة في المدة التي سبقت الحرب. وقال: «كانت غولدا مائير جافة خلال لقائها مع جلالته قبل حدوث المتاعب. لو كنتم فخامتكم من قام بالزيارة، لكان بالإمكان التوصل إلى تفاهم أفضل»⁽⁵⁶⁾. إن هذا الاعتقاد بأنه كان بالإمكان تحقيق نتائج مثلى بواسطة لقاءات مباشرة بين «رجال» ذوي إدراك جيد، كان الدافع إلى إعادة فتح المفاوضات. (كون غولدا مائير أنثى كان في نظر كثير من الأردنيين عقبة حقيقية).

بدأت المفاوضات السرية بين شرق الأردن وإسرائيل في لحظة حساسة، عندما كان الإسرائيليون يوجهون ضربة قاصمة إلى الجيش المصري. بتاريخ 22 كانون الأول (ديسمبر) شنّ الإسرائيليون هجوماً جديداً على المصريين أدى إلى إخراج الكتلة الرئيسة من القوات المصرية من فلسطين، وتجاوز الإسرائيليون الحدود إلى الأراضي المصرية، على غرار ما فعلوا في لبنان. مرة أخرى ناشدت مصر القوّات العراقية والأردنية أن تضغط على الإسرائيليين لإشغالهم بغية انكفاء هجومهم على المواقع المصرية. ففي 30 كانون الأول (ديسمبر) اجتمع القادة العسكريون الأردنيون، والعراقيون والمصريون لبحث وسائل التخفيف عن القوات المصرية، ولكن دون جدوى⁽⁵⁷⁾. اضطر الملك فاروق إلى التوجه إلى بريطانيا العظمى، مستجيراً بمعاهدة عام 1936 المعقودة بينهما، وطالبا المساعدة البريطانية للحفاظ على وحدة الأراضي المصرية ضد الهجوم الإسرائيلي. تدخلت بريطانيا وأمريكا، وقبلت الحكومة المصرية بسرعة إعلان هدنة والدخول في مفاوضات ثنائية مع الإسرائيليين في 13 كانون الثاني (يناير)

(56) التل «كارثة فلسطين» ص 442.

(57) مذكرة من نائب رئيس أركان الجيش الأردني، تاريخ 30 كانون الأول (ديسمبر) 1948 في «مذكرات هاشمية» ص 306 - 307.

وأدى هذا إلى توقيع اتفاقية هدنة في جزيرة رودس بتاريخ 24 شباط (فبراير)⁽⁵⁸⁾.

هياً شرق الأردن نفسه للحصول على فوائد واضحة من هزيمة مصر. يحسن بنا، في هذا الصدد، أن نلاحظ الفرق بين كلام عبد الله التل البلاغي في أثناء تفاوضه نيابة عن شرق الأردن في سنة 1948، وكتاباتة الموجهة إلى مجتمع مصري بعد عشر سنوات. لقد سجّل إلياس ساسون محادثة مع التل في 14 كانون الأول (ديسمبر)، سألته خلالها ماذا سيكون موقف شرق الأردن إزاء تجدد الأعمال الحربية بين إسرائيل ومصر، يقول ساسون إن التل أجاب: «اضربوا المصريين قدر ما تستطيعون، موقفنا سيكون الحياد التام»⁽⁵⁹⁾. بهذا العمل، تم التخلص من اثنين من منافسي الملك عبد الله، هما: الملك فاروق، والمفتي الحاج أمين الحسيني، إذ ذهبت حكومة عموم فلسطين التابعة له، والتي عاشت عمراً قصيراً، إلى المنفى مع المصريين المتقهقرين. والأكثر من ذلك هو أن المصريين، بدخولهم مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين وتوقيعهم اتفاقية هدنة، قد تخلّوا عن المكانة المعنوية الرفيعة إلى الملك عبد الله، الذي صار بإمكانه أن يدّعي أنّه لم يكن أول من توصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين «علناً».

أما وراء الستار، فقد استمرت المفاوضات بين الإسرائيليين وشرق الأردن دون تقدّم كبير خلال الشهور الأولى من سنة 1949. إن هزيمة مصر، ولبنان، وسورية، عزّزت موقف إسرائيل استراتيجياً، ولم يعد بن غوريون مستعداً لربط حكومته بشروط معينة قبل أن يكون قد حقّق أهدافه الإقليمية. وقد انزعج الملك عبد الله من تبدّل الوضع منذ محادثاته قبل الحرب مع الوكالة اليهودية، فسعى إلى تسريع المفاوضات بواسطة اجتماعه شخصياً مع الإسرائيليين في

(58) راجع الفصل الذي كتبه فواز جرجس في هذا الكتاب.

(59) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 149 حاشية 119.

الشونة. إن التل، الذي كان حاضراً في اجتماع السادس عشر من كانون الثاني (يناير)، قد أربعه سلوك الملك مع ساسون ودايان ومحاولة الملك أن يستغل الصداقة القديمة مع العدو واللجوء إلى وسيلة الإقناع المعنوي لتحقيق غايات شرق الأردن. «توقعت أن يكون جلالته، ماهراً وحذراً، وأن يأخذ دون أن يعطي، وأن يخيف دون أن يشتهي. كدت أذوب خجلاً عندما بدأ جلالته يكشف أوراقه بطريقة مرعبة ويتكلم بأسلوب الخنوع والمداينة»⁽⁶⁰⁾. وحقيقة الأمر هي أن الإسرائيليين لم يعودوا يعطون القيمة ذاتها لعلاقتهم مع شرق الأردن، التي كانوا يعطونها خلال الشهور التي سبقت نشوب الحرب. إن موشي شرتوك، حالياً شاريت، كتب بعد لقائه مع الملك عبد الله في 30 كانون الثاني (يناير) يقول: «نحن نميل إلى اعتبار هذه الاتصالات مجرد علاقات عامة إذ إنه (يقصد الملك عبد الله) ليس سيد الموقف، لا في العلاقة مع بريطانيا، ولا مع حكومته». وكان بن غوريون أكثر رفضاً للملك، فقد قال «من الواضح أنه رجل لا قيمة له»⁽⁶¹⁾.

كان الملك عبد الله يرمي إلى تحقيق هدفين في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب: أن يحتفظ بالأراضي التي يسيطر عليها الجيش الأردني، وأن يوسع سيطرة شرق الأردن على «المثلث» الشمالي في الضفة الغربية الذي كان يحتله آنذاك الجيش العراقي. ولم يكن بالإمكان أن يكون الوضع أكثر دقة. كان عبد الله مهتماً بالحيلولة دون وقوع مجابهة بين الجنود العراقيين المحبطين والإسرائيليين من أجل إحباط التحركات الإسرائيلية ضد مناطق في الضفة الغربية. وقد اجتمع مع وفد عراقي برئاسة الوصي على عرش العراق، عبد الإله، في الثاني من شباط (فبراير) للتفاوض بشأن تسليم المواقع العراقية إلى الجيش الأردني. وفي نهاية الأمر وافق العراقيون على الخطة، مؤثرين

(60) التل «كارثة فلسطين» ص 460.

(61) كلا الاقتباسين هما من كتاب «أفضل الأعداء» لبار - جوزيف ص 189.

الانسحاب من فلسطين دون التعرّض لهزيمة، ودون الاعتراف بإسرائيل، ودون الذهاب إلى رودس للتفاوض على اتفاق هدنة.

بدأت محادثات الهدنة بين شرق الأردن وإسرائيل في رودس في الرابع من آذار (مارس). لم يحرز أي تقدّم في أول أسبوعين من المحادثات لأن بن غوريون شرع في عملية الاستيلاء على صحراء النقب، المخصصة لإسرائيل بموجب قرار التقسيم الصادر في سنة 1947 ولكنها كانت لا تزال اسمياً تحت إشراف شرق الأردن. تقدّمت حكومة شرق الأردن بشكوى رسمية إلى لجنة الهدنة في السابع من آذار (مارس) ادّعت فيها أن قوات إسرائيلية اقتحمت منطقة خاضعة لشرق الأردن. في التاسع من آذار (مارس) اشتبكت المفزة الأردنية الصغيرة في النقب مع الرتل الإسرائيلي. لقد كان الإسرائيليون يحسبون أن يتدخّل البريطانيون نيابة عن حليفهم شرق الأردن للحيلولة دون احتلال إسرائيل للنقب. وفي ذلك الظرف، لم يكن لدى البريطانيين استعداد للتدخل خارج حدود الانتداب على شرق الأردن. وبدلاً من اتخاذ موقف عقيم ضد قوة إسرائيلية أكبر كثيراً، أثرت المفزة الأردنية الانسحاب. أتم الإسرائيليون احتلالهم للنقب في العاشر من آذار (مارس)، ووقعوا اتفاق وقف لإطلاق النار مع شرق الأردن في الحادي عشر⁽⁶²⁾. بعد اللد والرملة، كانت هذه المرة الثانية التي يخلي فيها الجيش الأردني أرضاً دون قتال. كان ردّ الفعل على ذلك أخف لأن النقب قليل السكان ولم يتسبّب الاحتلال في هرب لاجئين.

حوّل المفاوضون الإسرائيليون الآن اهتمامهم إلى الجبهة العراقية. كان همّ الإسرائيليّين تأمين السهل الساحلي إلى الشمال من تل أبيب. ذلك أن المنطقة الخاضعة للإشراف الإسرائيلي لم تكن ضيقة جداً فحسب، بل كانت المواقع العراقية مسيطرة على المرتفعات المطلة على السهل. وفي حين أن القادة

(62) غلوب «جندي مع العرب» ص 229 - 34، موسى «أيام لا تنسى» ص 533 - 39، شلايم

العسكريين الإسرائيليين كانوا يحتاجون مطالبين بحل عسكري، أثرت القيادة المدنية تحقيق أهدافها الاستراتيجية حول طاولة المفاوضات لكي تكتسب الشرعية عبر اتفاقية الهدنة التي تتوسط بها الأمم المتحدة. كانت القيادة المدنية مدركة أن الملك عبد الله كان في وضع بالغ الضعف في المساومة. كان الملك عبد الله قد حصل على تفويض عراقي بتسليم الخطوط العراقية، ولكنه كان بحاجة إلى موافقة إسرائيلية لوضع هذا التسليم موضع التنفيذ⁽⁶³⁾. حدّد الإسرائيليون الثمن الذي يريدونه في اجتماع عُقد بين الملك عبد الله وموشي دايان ويهوشافاط هاركاوي: «تسليم إسرائيل وادي عارة وسلسلة الهضاب الواقعة جنوب شرقها، وكذلك السلسلة الأولى من التلال المنحدرة جنوباً من معانيت إلى بدرس»⁽⁶⁴⁾.

كان الإسرائيليون دقيقين في تحديد الحد الأدنى لما يريدونه من الأرض، والذي كان يريدونه هو قوس من الأرض يحاذي الخط العراقي تماماً حتى نهر الأردن. بصورة عامة، جرى حول طاولة المساومة التنازل عن نحو 300 كيلو متر مربع من الأرض الزراعية الجيدة وعن عدد يُقدّر بخمسة وثلاثين ألفاً من السكّان لضمان موافقة إسرائيل على إغاثة الجيش الأردني المواقع العراقية. وقد تضمّن الاتفاق عدداً من الوعود الجوفاء بشأن تعويض شرق الأردن عن الأرض التي يتنازل عنها في المثلث، ودفع تعويض للسكّان الذين شُرّدوا، مع أن الأردنيين والإسرائيليين على حد سواء كانوا يعلمون أن هذه الوعود لن تنفذ إطلاقاً. كان همّ الأردنيين خاصة أن يبقى الاتفاق سرياً أطول مدة ممكنة⁽⁶⁵⁾.

(63) رسالة الملك عبد الله إلى ولتر إيتان يؤكد، فيها سماح العراق للجيش الأردني بأن يحل محله في مواقعه، المؤرخة في 19 آذار (مارس) 1949، استشهد بها بار - جوزيف في «أفضل الأعداء» ص 216 - 17.

(64) بار - جوزيف «أفضل الأعداء» ص 217.

(65) المصدر السابق ص 221 - 31، غلوب «جندي مع العرب» ص 233 - 37، موسى «أيام لا تُنسى» ص 540 - 53، التل «كارثة فلسطين» ص 529 - 30. شلايم «تواطؤ» ص 410 - 28، ويلسون «الملك عبد الله» ص 188 - 89.

وتبيّن لهم أن آمالهم في احتواء الغضب العربي بواسطة هذه الإجراءات هي آمال باطلة. فقد تم نقل الاتفاق إلى الوفود المفاوضة في رودس التي كانت قد تسرّبت إليها المفاوضات الحقيقية التي جرت في الشونة، وشكّلت أساس اتفاقية الهدنة التي وقّعها إسرائيل وشرق الأردن في الثالث من نيسان (أبريل) 1949. وما أن نُشر نص الاتفاق حتى أثار عاصفة من النقد في فلسطين والعالم العربي⁽⁶⁶⁾. وسلّم الجيش الأردني للمرة الثالثة خلال الحرب أرضاً فلسطينية دون قتال ووقف متفرجاً على الفلاحين البائسين يتحوّلون إلى لاجئين.

خلال المفاوضات المتوترة ربح الملك عبد الله الضفّة الغربية ولكنه بذلك أبعد عنه جزءاً كبيراً من الفلسطينيين، الذين لم يكن أمامهم خيار سوى أن يطلبوا اللجوء إلى المملكة الهاشمية. ومنذ ذلك الحين لم يتوافق الأردنيون مع ماضيهم بعد أن اتّهموا بالسعي وراء مصالحهم الذاتية.

الخلاصة

إن مرور خمسين سنة لم يخفّف الجدل الذي أحاط بأحداث حرب فلسطين. والمغزى السياسي لهذا التاريخ قد تضخم بسبب تحوّل شرق الأردن إلى دولة ثنائية السكّان من الفلسطينيين والأردنيين. وكان ذلك، جغرافياً، نتيجة ضم الضفّة الغربية، وسكانياً بسبب موجات اللاجئين الذين استقروا في شرق الأردن ومُنحوا مواطنتها. لقد وقع على عاتق مؤرخي سنة 1948 عبء ثقل هو أن يكتبوا قصة من شأنها أن تبني توافقاً بين الفلسطينيين والأردنيين على مشروع وطني مشترك هو المملكة الأردنية الهاشمية. وقد تفاقمت الأمور بعد خسارة القدس والضفّة الغربية في حرب سنة 1967، إذ إن جهود النظام الملكي الهاشمي للحفاظ على سلطته على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة واجه تحدياً سببه تزايد نجاح منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى بعد أن تخلّى الملك حسين في 31 تموز (يوليو) 1988 عن حقوقه في الضفّة الغربية، لم يبق

(66) غلوب «جندى مع العرب» ص 241، شلايم «تواطؤ» ص 428 - 33.

سوى مجال ضئيل لتصحيح تاريخي داخل الأردن ذاته، إذ يسود الاعتقاد أن الأردنيين من أصل فلسطيني يمثلون أكثرية هامة من السكّان (ولو أن الأرقام الحقيقية لإحصاء العقد الأخير من السنين بقيت محاطة بالسرية). وفي أعقاب الصلح الذي عقده الأردن مع إسرائيل في سنة 1994، يظل مجال إعادة دراسة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، رهينة علاقات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية ومع جيران إسرائيل العرب. ويظل الرأي العام الأردني غير مرتاح إلى الصلح مع إسرائيل. ولا يزال الأردنيون بعد مضي خمسين سنة يرفضون مجابهة ماضيهم.

إن روايات التاريخ من قبل الأردنيين الموالين والقوميين العرب لم يعد من العسير جداً التوفيق بينها بعد أن زالت منها حالات عدم الدقة أيديولوجياً، وهذا في الواقع ما حققه عدد من المؤرخين الإسرائيليين الجُدد. وفي حين أن المادّة التي تكشف عنها وثائق المحفوظات الإسرائيلية قد أيدت إلى حدّ كبير رواية القوميين العرب للتعامل السري بين الملك عبد الله والإسرائيليين، فإن التحليل الذي قدّمه المؤرّخون الجُدد كان أكثر ثناء على ذرائعية الملك عبد الله وواقعيته السياسية. إن شرق الأردن لم يلتزم قط بأهداف الحد الأقصى التي كان يطمح إلى بلوغها القوميون العرب في سنة 1948: إذ لم يسع إلى هزيمة الإسرائيليين، ولم يرغب في رؤية خلق دولة فلسطينية مستقلة. لمصر وسورية، لم يكن شرق الأردن يسترشد بالأولويات القوميّة العربية، بل بمصالحه المحلية الأضيّق. وبدافع هذه المصالح، نجح شرق الأردن حيث أخفقت الدول العربية وحال دون استيلاء الإسرائيليين على الجزء الأكبر من فلسطين العربية. وفي هذا النطاق، تم إخضاع تقرير المصير الفلسطيني للمصالح الأردنية المحلية. وإذا أخذنا في الاعتبار حجم الأكثرية الفلسطينية في الأردن، فمن المهم أن يحل تاريخ أردني صادق لسنة 1948، وتاريخ يرد على تحدي وثائق عبد الله التل ووثائق الأرشيف الإسرائيلي، محل التاريخ ذي الصبغة الرسمية.